

هل يُعرض التعليم الحماية للخطر؟

أماليا فوسيت

إلى بيئة مدرسية صُممت على غرار البيئة المدرسية التي كانوا يعيشون فيها قبل نزوحهم. ولذلك، يجب أن تحدد برامج التعليم في حالات الطوارئ المجالات التي يعتقد فيها الأطفال أن وضعهم الجديد مؤلم لهم، والمجالات التي لا يتولد لديهم فيها ذلك الإحساس.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق السماح للأطفال بتغيير بيئتهم المدرسية ومناهجهم الدراسية مع أخذ تجاربهم الجديدة في الاعتبار. ومن شأن ذلك ليس فحسب أن يساعد على تمكين الأطفال من خلال المشاركة وإنما أيضا يمنحهم الإحساس بالأمل والاعتزاز وبأنهم يملكون أمر تعليمهم. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الالتزام بمفهوم المشاركة. وعلى سبيل المثال، أوضح ترتيب لقاءات بين الأطفال الليبراليين وأقرانهم أنهم لا ينظرون دائما إلى وضعهم بعد الصراع على أنه أسوأ حالا من وضعهم قبل الصراع. ومن المهم فيما يتعلق ببرامج التعليم في حالات الطوارئ الاعتراف بتغير آراء الأطفال، وتشجيع مشاركتهم عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن المخاوف المتعلقة بحمايتهم والحلول اللازمة لتلك المخاوف.

الحماية البدنية

فيما يتعلق بالصلة بين التعليم والحماية البدنية، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار الضغط الاقتصادي الذي تتعرض له الأسر النازحة عقب حالة الطوارئ. ويؤدي كَوْنُ أن الأطفال مطلوب منهم الذهاب إلى المدرسة أثناء النهار إلى زيادة احتمال انخراطهم في أنشطة لكسب الرزق خارج القطاع الرسمي. ومن شأن ذلك أن يعرض الأطفال للخطر. وبعد البغاء أو الاعتماد على "إقامة علاقة جنسية مع رجل كبير في السن" للحصول على المال أو الملابس أو المأكُل مثلين فحسب للممارسات التي تُعرض الشباب للوقوع في حبال علاقات استغلالية، وبالتالي، تزيد من خطورة تعرضهم للإصابة بفيروس HIV المسبب لمرض الإيدز وغيره من الأمراض الجنسية المُعدية، كما يُعرض الفتيات منهم للحمل مما يقلل من فرص زواجهن فيما بعد.

ومن المفترض أنه يجب حماية الأطفال من الاضطرار للعمل، ولكن إذا كان نظام التعليم يتجاهل الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهم،

كثيرا ما يردد المناصرون لقضايا المجتمع أن "التعليم في حالات الطوارئ" يمثل أداة للحماية، ولكن هل هناك دليل قوي يدعم هذه المقولة؟ وهل يمكن أيضا أن تُعرض هذه البرامج التعليمية للأطفال للخطر؟

دور المجتمع

رغم عدم وجود إجماع في الرأي في هذا الخصوص، من الواضح أن الطفل تتشكل في داخله الشخصية العرقية والتحيزات في مرحلة مبكرة. وبمجرد أن تتكون، تزداد بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، تشير التحيزات إلى أن علاقة الأبناء بالأبناء تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على التنشئة الاجتماعية للأطفال. ولذلك، في الحالات التي يتم فيها تسييس الشخصية لدرجة هرب الناس من البلاد أو يقومون بأعمال عنف، يعد من قبيل عدم الشعور بالمسئولية الاعتقاد بأن بإمكان التعليم أن يغير مواقف المجتمع بأسره. وكذلك من الممكن أن تؤدي ثقافة السلام التي تخاطب الأطفال دون سواهم، بمعزل عن أوضاعهم، إلى مزيد من المخاطر؛ إذ من الممكن أن تؤدي الاتجاهات التوفيقية إلى زيادة ضعفهم واتهامهم بالتآمر أو الخيانة. ولذلك، هناك حاجة لإشراك المجتمع بأسره في برامج ثقافة السلام، لأن استهداف الأطفال فحسب في تلك البرامج يتجاهل حقيقة أن الأطفال يعيشون في عالم يُمسك فيه الكبار بزمام السلطة. ولا نقول ذلك كذريعة لوقف برامج ثقافة السلام، وإنما للتنبيه إلى ضرورة أن تكون هناك حلقة وصل مدروسة ومنظمة بشكل أكبر بين مواقف المجتمع بأسره ومواقف الأطفال.

هل العيش في بيئة طبيعية أمرا ممكنا؟

كثيرا ما يُقال أن الإسراع في إنشاء نظام للتعليم الأساسي يمكن أن يعزز الإحساس بالعيش في بيئة طبيعية من خلال التنظيم والقدرة على توقع الآتي. ومن الممكن أن يؤدي الإيقاف المفاجئ للدراسة إلى زيادة الضغط مما يرسخ الإحساس بفقدان الأمل. ومع ذلك، لا يعد الوضع الذي يجد فيه الأطفال النازحون أنفسهم وضعاً طبيعياً، وقد لا ينظر الأطفال إلى البيئة التي يعيشون فيها بنفس الطريقة التي كانوا ينظرون إليها سابقاً. ولذلك، يجب إجراء مزيد من التحليل العميق حول ما يمثل "بيئة طبيعية" من وجهة نظر الأطفال.

وفي أعقاب كل حالة طوارئ، قد يكون من غير المناسب توقع أن يعود الأطفال

أعدت "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي" التأكدي مرة أخرى على أهمية الوثائق الملزمة التي تحمي الحق في التعليم في كل الأوضاع. ومن المفترض أن يحمي التعليم الأطفال من خلال إرساء نظام ثابت للتعليم وخلق الإحساس لديهم بأنهم يعيشون في بيئة طبيعية، وذلك عن طريق إكسابهم المهارات الأساسية للمعيشة والأمل في المستقبل. ولكن من الخطورة عدم الاعتراف بأن بإمكان التعليم أيضا أن يُعرض الأطفال للخطر ثقافيا ونفسيا وبدنيا.

المناهج الدراسية القائمة على التمييز

من المعروف أنه أثناء الصراعات التي تنطوي على توترات عرقية حادة، قد تتحيز المناهج الدراسية لصالح المجموعة العرقية أو السياسية أو الدينية المهيمنة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض الوحدة الثقافية للكليات العرقية أو السياسية أو الدينية الأخرى في المجتمع، مما يجعل الأطفال يشعرون بالقمع والحرمان داخل النظام التعليمي، الأمر الذي بدوره إلى تفاقم التوترات الحالية.

وبدلا من ذلك، من الممكن تعزيز مشاركة المجتمع في المدرسة وعرس الإحساس بالاعتزاز في ثقافة الطفل عن طريق استخدام لغة مجموعة معينة في أكبر عدد من المجالات التثقيفية بقدر الإمكان. وتعد المبادئ التوجيهية واحدة من بضع وثائق عن الحقوق تنص صراحة على حق كل شخص في أن يستخدم لغته. ومن الممكن عدم استخدام لغة جماعات معينة في المناهج الدراسية الوطنية في إطار سياسة للتمييز تمارسها الدولة. ومع ذلك، عادة ما تستخدم برامج التعليم في حالات الطوارئ مناهج محلية. وفيما يتعلق بالأطفال النازحين بسبب العنف والتمييز العنصري، قد يؤدي استمرار تطبيق المناهج الدراسية، التي كانت مستخدمة قبل النزوح، إلى تعزيز ذلك التمييز. ولذلك، من المهم أن تلاحظ برامج التعليم في حالات الطوارئ هذا الخطر، ويقدر الإمكان تدرج اللغة الأم للأطفال في الأنشطة التعليمية، وعليها أن تضع في اعتبارها احتمال أن تنطوي المناهج المحلية على التمييز.

التعليم في حماية الأطفال بشكل كبير.

عملت أماليا فوسيت متدربة بالمشروع العالمي للنازحين داخليا، بجنيف، انظر موقع www.idproject.org، ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد الإلكتروني: amaliafawcett@hotmail.com

انظر:

Una McCauley "Now things are Zig Zag": Perceptions of the Impact of Armed Conflict on Young People in Liberia, 2001. Don Bosco

أونا ماكاولي، "الأمر تسير الآن في شكل متعرج: ملاحظات حول تأثير الصراع المسلح على الشباب في ليبيريا"، 2001. دون بوسكو.

المهم أن تضع هذه البرامج في اعتبارها البيئة المحيطة للطفل وتحاول إدخال تعديلات لتلبية احتياجاته تبعاً لذلك.

ملخص

يلعب برنامج "التعليم في حالات الطوارئ" دوراً هاماً في تعزيز حماية الأطفال النازحين. ومع ذلك، لكي ينجح في القيام بدوره، من الضروري أن يكون هناك استعداد لتجنب الافتراضات المسبقة والاعتراف بما ينطوي عليه من مخاطر. ولتحقيق ذلك، يجب إجراء المزيد من التحليل الروتيني للواقع قبل الصراعات والآثار الثقافية والجوانب الاقتصادية المترتبة على نزوحهم. ومن الضروري زيادة مشاركة الأطفال المتضررين أنفسهم ومجتمعاتهم في ذلك التحليل. وبهذه الطريقة يمكن تحسين أثر

فإن ذلك يمكن أن يقلل حمايتهم. وعلى سبيل المثال، عند جمع الحطب، يضطر الأطفال إلى أن يسيروا لمسافات طويلة تحت جنح الظلام بعد انتهاء اليوم الدراسي، مما يعرضهم لخطر أكبر وهو انفجار الألغام الأرضية وغيرها من الذخائر التي لم تنفجر بعد، كما يجعلهم أكثر عرضة للتحرش الجنسي. ومن الممكن مواجهة هذا الوضع عن طريق تحديد توقيتات مرنة للفصول الدراسية ووضع مناهج دراسية مقسمة إلى وحدات منفصلة بما يسمح للأطفال بحضور الفصول الدراسية وفي نفس الوقت يوفر لهم الوقت اللازم للعمل أثناء النهار في إطار أكثر تنظيمًا. وتعد مدارس "نونا اسكولا يونيداد" في جواتيمالا مثالاً جيداً على هذا النهج. ولكن ذلك لا يعني أن معظم برامج التعليم في حالات الطوارئ تدعم تشغيل الأطفال ولكن من

التعليم مجاناً للجميع

مارك سومرس

في أثناء حالات الطوارئ والمراحل المبكرة من الإعمار، لا تكون أدوار ومسؤوليات المتفيعين المحليين والوكالات الدولية محددة بشكل دقيق، فما فرص تحسين التنسيق بين الجانبين واضطلاع الأطراف المحلية بالمسؤولية؟

الحكومة، فعادة ما يكون أكبر سناً ومتقلاً بأعباء عائلية، ويتقاضى أجراً ضئيلاً، بل لا يحصل أحياناً على هذا الأجر، وليس بإمكانه التحرك بسهولة. والمقارنة هنا غير عادلة إذ إنها أشبه بصدام بين الثقافات، والخلفيات، والتوقعات، ودرجات الصبر. وقد تظهر بعض الأشكال النمطية، على سبيل المثال، حين ينظر المسؤولون المحليون إلى المسؤولين الدوليين على أنهم مبتدونون يعاملون غيرهم بازدراء، في حين ينظر المسؤولون الدوليون إلى نظرائهم المحليين على أنهم غير ملتزمين وربما فاسدون.

ويزداد تفاهق شبح الخلافات الشخصية بين المسؤولين المحليين والدوليين مع اندفاع المنظمات غير الحكومية الدولية والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والتي غالباً ما تتوفر لها موارد جيدة، إلى المناطق الريفية في حين يغمس المسؤولون المحليون في الوحل. وقد يزداد انخفاض الروح المعنوية لوزارات التعليم وقدراتها بشكل أكبر بسبب رحيل الموظفين المدنيين الأكفاء لشغل وظائف بأجور أعلى في المنظمات الدولية. وفي الوقت نفسه، من المرجح ألا يتم نفس تنفيذ نظم التعليم المنسقة على نحو صحيح ما لم تكن أجهزة التعليم الوطنية ذات الموارد الضعيفة على استعداد لتجنب المعونات التي لا تساعد في تحقيق أهداف خططها المنفق عليها والمعلنة.

وقد تكون التحديات التي تواجه الهيئات الدولية والمجتمعات المتضررة من الحروب شائعة. إذ

مازالت غير مشجعة ومتفاوتة، وقد تظهر على الساحة حتى قبل وصول المسؤولين الدوليين للشئون الإنسانية إلى الدولة المعنية. ونظراً إلى تداخل اختصاصات كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية العليا لشئون اللاجئين، بدت هذه المنظمات وكأنها تشن حرباً تنافسية يمكن أن تكون نقطة بداية لصراعات غير مجدية بين مراكز القوة من الممكن تجنبها. وفي الواقع، تشير الأبحاث والتحليلات إلى أن التحدي الذي يواجه تحديد الأدوار والمسؤوليات بين الأطراف الفاعلة في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من ناحية، وداخل كل من هذه المنظمات، من ناحية أخرى، ينشأ، عادة، نتيجة لمناخ من التنافس وعدم الثقة. وعلاوة على ذلك، فإنه في إطار سعي تلك المنظمات لكسب استحسان وسائل الإعلام وما ينتج عن ذلك من تسهيل حصولهم على التمويل، قد يتم تجاهل الحديث عن التعاون والتنسيق في الواقع العملي.

وفي أثناء فترة الطوارئ، قد يكون المسؤول الدولي النموذجي للشئون الإنسانية صغير السن، عزباً، ويتقاضى أجراً جيداً نسبياً، ومؤهلاً تاهيلاً جيداً، ودائماً في عجلة من أمره. أما نظيره في

يركز الهدف الخامس من الأهداف الإحدى عشر التي أقرها "منتدى دكار العالمي للتعليم" عام 2000 على حقوق الطفل في حالات الطوارئ. وقد دعا المشاركون بهذا المنتدى إلى ضرورة أن تشمل كل الخطط القومية الخاصة ببرامج "التعليم للجميع" على بند التعليم في حالات الطوارئ. بيد أنه، من الصعب الوفاء بهذا الالتزام بسبب عدم التنسيق في مجال التعليم في أثناء حالات الطوارئ والإعمار.

وعلى الرغم من أن هذا التوجه أخذ في التغيير، نادراً ما يأخذ التعليم في أثناء حالات الطوارئ أولوية كبيرة، حتى مع وجود أعداد كبيرة من الأطفال تحتاج إلى التعليم. وقد يتأجل البت في المناهج الدراسية واعتماد الشهادات، والتي تحتاج أشهراً أو ربما سنوات إلى تنسيق بين وزارات التعليم والوكالات التي تقدم المعونات. وغالباً ما تضع الخبرات والمعارف التراكمية بسبب تبعثر واختفاء المستندات وترك كبار العاملين للعمل.

ويرجع ازدياد أهمية التنسيق لتطبيق التعليم في أثناء حالات الطوارئ والمراحل المبكرة من الإعمار، بشكل كبير، إلى قدرة هذا التنسيق على تعظيم تجانس التعليم وفائدته للطلاب والمعلمين ومجتمعاتهم. بيد أن التحديات التي تواجه عملية التنسيق في مجال التعليم في مثل هذه الظروف